ردود الفعل الوطنية على مشروع شارون: وفي محاولة من شارون لاستثمار الاجراء المعلن في المشروع، بدأ يجري بعض اللقاءات المنفردة مع شخصيات الضفة الغربية لاستطلاع آرائهم بشأن مشروعه الجديد الرامي الى فرض الحكم الذاتي.. وقد حاول شارون أن يجر رؤساء البلديات الى «مصيدة مشروعه»؛ حيث طلب الاجتماع بكل واحد منهم على انفراد، دون أن يحدد مكان الاجتماع وطبيعته. وأحاط كل شيء بالسرية، وكأنه يعد لعملية عسكرية سرية لا ينوي كشف طبيعتها، طالباً من كل شخصية يلتقي بها عدم الافصاح عن اللقاء (**عل همشمار**، ١٩٨١/٩/١١).

وممن تنبه، لمصيدة شارون هذه، حلمي حنون، رئيس بلدية طولكرم، حيث سارع الى الكشف عن لقائه بشارون وتفاصيل ما دار بينهما، وقال: «ليس لدينا ما نخفيه، لقد قلنا لشارون ما نقوله طيلة أيام السنة». وبهذا خالف حنون نظام الصمت وأدلى بتصريح طويل نشرته صحيفة الفجر المقدسية وجاء فيه: «.. ان ما أقوله لجميع سكان الضفة الغربية قلته لشارون، حصولنا على حقوقنا المشروعة كاملة، اقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معارضتنا لأعمال الاستيطان الاسرائيلي ومصادرة الأراضي العربية، رفع الاقامات الجبرية المفروضة على مواطنين وقادة وطنيين، رفع الحظر المفروض على ادخال الأموال من الخارج لأغراض التطوير واقامة المشاريع المختلفة، اعادة المبعدين، وعلى رأسهم رؤساء بلديات الخليل وحلحول، والشيخ التميمي».

وأضاف حنون: «لقد أبلغت شارون أن المفاوضات لحل النزاع، يجب أن تجري مع ممثلنا الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية». فرد عليه شارون بقوله: «لكن هذه منظمة ارهابية تخريبية...». فأجاب حنون: «انها ممثلنا الوحيد ونحن لن نقبل، بأي حال من الأحوال، التحدث والتفاوض باسم شعبنا الفلسطيني، ولن نوافق على أن تكون بديلاً للمنظمة» (**المصدر نفسه**).

كما أكد رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة، في المحادثات التي أجراها مع شارون «ان للشعب الفلسطيني الحق، الكامل والأكيد، في اقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، غربي نهر الأردن، وليس شرقه كما صرح شارون». وأكد الشوا: «أن موقفه هذا هو موقف جميع العرب في العالم». وأضاف: «...انه أوضح لشارون أن الخلاف شاسع، و عتقد بأن ليس هناك جدوى من بحث موضوع الحكم الذاتي لأن.. يتضمن حق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية» (**القدس**، ١٩٨١/٩/٢٥).

كما أجمع رؤساء البلديات والوجهاء في الضفة على رفضهم لمشروع شارون واعتبروه نسخة جديدة للاحتلال، وأن هذا المشروع لا يضيف جديداً على كافة الخطط المطروحة في بيان وزارة الدفاع والمكرسة للاحتلال. وأكدوا ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي حل للنزاع، باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن مصير الفلسطينيين في المنطقة (**معاريف**، ١٩٨١/٩/٢٣).

كما أكد بسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس: «أن أية تغييرات، بالنسبة للحكم العسكري، هي محاولات يائسة ولن تعطي نتائج، لأنها ستظل في حدود محاولات التحايل على الشعب الفلسطيني للوصول الى نتائج تخدم السياسة الاسرائيلية. وفي الوقت نفسه، تهدف إلى ضرب وحدة الشعب الفلسطيني، وستبقى في هذا الاطار ما دام هناك تجاهل لهذه الوحدة ولقيادة منظمة التحرير الفلسطينية».

وأضاف «ان أي تغيير في الأشخاص، لن يؤثر بصورة جدية على الوضع، ولن يؤدي الى الحكم الذاتي الذي تهدف اليه اسرائيل، لأننا نرفضه، لأنه يتعارض مع حقوقنا وأهدافنا الوطنية» (**الرأي** (عمان)، ١٩٨١/٩/٢٣).

وشاركه في هذا الرأي حلمي حنون رئيس بلدية طولكرم؛ حيث قال: «ان الحكم العسكري وسياسة اسرائيل، في الضفة الغربية، وقطاع غزة، تعمل ضمن خطة سياسة كامب ديفيد، وأن اسرائيل تحاول، بكل الوسائل، خلق ما يسمى بالقيادات الجديدة داخل المناطق المحتلة، وأكبر دليل على ذلك روابط القرى التي تدعمها».

وأضاف حنون: «... ان الحكم العسكري مهتم